سلسلة المحاضرات واللقاءات العلمية لفضيلة الشيخ (٧٦)

مدخل لدراسة المذهب الشافعي



لفضيلة الشيخ
أ.د. عبد السلام بن محمد الشويعر

الشيخ لم يراجع التفريغ

مدخل لدراسة

المذهب الشافعي

00966558883286

YouTube/alshuwayer9

alshuwayer9

للإعلام بالأخطاء الطِّباعية والاستدراكات والاقتراحات؛ يرجى المراسلة على البريد التالي:

tafreeghalshuwayer9@gmail.com

سلسلة المحاضرات واللقاءات العلمية لفضيلة الشيخ

٧٦

مدخل لدراسة

المذهب الشافعي رحمه الله

لفضيلة الشيخ

أ.د. عبد السلام بن محمد الشويعر

النسخة الأولى

بِسْمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ

أصلي وأسلم على من بعثه الله رحمة للعالمين، وحجة على الخلق أجمعين، نبينا محمد، عليه وعلى آله أفضل الصلاة، وأزكى التسليم.

أَمَّا بَعْدُ:

فإنا نحمد الله جل وعلا الذي بفضله ومنته يسر هذا اللقاء المبارك، مع شيخنا الفاضل الأستاذ الدكتور عبد السلام بن محمد الشويعر، المدرس في الحرمين الشريفين، وهي –بحق- فرصة ثمينة وسعيدة على قلوبنا جميعا، إدارةً وأساتذة وطلاب؛ لأنه كما قال الإمام الآجري رَحِمَهُ ٱللَّهُ أن العلماء حياتهم غنيمة، وموتهم مصيبة، يذكرون الغافل، ويعلمون الجاهل، ورثة الأنبياء، قرة العين، أولياء الله، بهم يعرف الحلال والحرام، والحق والباطل، والضار والنافع، والحسن والقبيح، وإن هذه من أزكى الفرص وأثمنها، أن نكون مع أحد مشايخة الحرمين الشريفين، يستمعون منه طلاب وطالبات معهد العلوم الإسلامية والعربية في إندونيسيا وفروعه الثلاثة، حول موضوع يلامس احتياجات الطلاب والطالبات، في كيفية الدخول بدراسة الفقه الشافعي، الذي يدرس في هذه البلاد، ولعلنا نترك الفرصة -الوقت حقيقة-، لا نريد أن نأخذ شيئا منه بوجود الشيخ، فليتفضل مشكورًا مأجورًا.

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله حمدًا كثيرًا طيبًا مباركًا فيه كما يحبه ربنا ويرضاه، وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له، وأشهد أن محمدا عبد الله ورسوله، صلى الله عليه وعلى آله وأصحابه، وسلم تسليمًا كثيرا إلى يوم الدين،

ثم أمَّا بَعْد:

فإنني في هذا الصباح أسعد – حقيقة- بالاجتماع بالإخوة الأفاضل في معهد العلوم العربية والإسلامية في إندونيسيا، هذه البلدة الطيبة المباركة، التي كم أنتجت ووُلد فيها من علماء المسلمين، الذين حملوا راية العلم بشكل عام، وحملوا راية الفقه الذي سنتحدث عنه، أو عن بعض جزئياته في لقائنا في هذا اليوم بمشيئة الله عَزَّوَجَلَّ، هذه البلدة التي درس في الحرمين من أبنائها، ومن مشايخنا من كان مدرسا في المسجد الحرام، ومن أهل هذه البلدة الطيبة، مثل: شيخنا الشيخ عبد الفتاح -عليه رحمة الله- مدرس الحرم المكي، والذي كان من مواليد وأبناء إندونيسيا، الحقيقة أن حديثي في هذه الليلة حديث طويل وجليل؛ لأنه يتكلم عن مذهب من المذاهب الأربعة المتبوعة الجليلة، التي كان لها أثر عظيم في مسيرة الفقه -عموما-، ومؤثرة -كذلك- في المذاهب الأخرى، كما سيأتي الإشارة ربما بعد قليل في حديثنا.

ولا أخفي أنني عندما أرغب الحديث عن هذا الموضوع، أو هممت الحديث عنه، لم أدر من أي الجوانب أتحدث، فهو كالبحر من أي الجوانب جئت، وأردت أن تتحدث عنه، ستجده واسعا، وأنه عباب كبير، وأن هذه الساعة المحددة للقائنا في هذا اليوم، لا تكاد تكفي بعشر معشار ما يراد أن يُتكلم عنه، ولكن لعلي أختصر في المقدمات، وأبدأ في صلب الموضوع مباشرة، لكي نصل للفوائد المرادة، وإن أمكن إن اختصرت في الحديث عن التعريف بالمذهب، أن نتكلم عن بعض العلامات العامة في مذهب الشافعي التي تميز بها وظهر فيها ظهورا بينا، عندما نريد أن نتكلم عن أحد المذاهب الأربعة، فإننا نتكلم عن مجموعة من العلماء -رحمهم الله تعالى- اجتهدوا جميعًا، وبذلوا جهدهم ووقتهم وعمرهم، وأموالهم -كذلك- وأنفسهم في دراسة هذا الفقه، والاجتهاد فيه، فعندما نتكلم عن المذهب

الشافعي، لسنا نتكلم عن إمام مبجل وهو الإمام محمد بن إدريس الشافعي وحده، بل نتكلم عن فقه ممتد، من الإمام الشافعي إلى وقتنا المعاصر، نحن نتكلم عن مئات، بل ألوف المؤلفات والرجال، الذين تكلموا في هذا الفن.

ولذلك فإننا إذا أردنا أن نتكلم عن أي مذهب من المذاهب العلمية المتبوعة الجليلة، فلا بد من أن تعرف مؤلف الكتب، وأن تعرف الكتب؛ لأنها هي الوسيلة لنقل هذا الفقه؛ إذ أغلب الفقه مدون ومعلوم، كما قرر جماعة من الأصوليين: أن أغلب العلوم أصبحت تصلنا بالوجادات، والمناولات والمكاتبات، التي بقي منها الوجادة في الكتب؛ فلذلك تنقل العلوم بالوجادة؛ ولذا فإنه عندما نتكلم في التعريف بأحد المذاهب، فلا بد من الإشارة لأعلامه، وما ألفوه، وما تتميز به كل طبقة؛ ولذا فإني سأجعل حديثي في ابتدائه اليوم بتقسيم علماء الشافعية، أو مذهب علماء الشافعية إلى طبقات، وهذا التقسيم الذي سأقسمه اليوم وأسير عليه، ربما يكون في سبع أو ثمان أو تسع طبقات، هي اجتهاد مني، وليس متفق على هذا التقسيم؛ لأن الذين تكلموا في طبقات الشافعية كان لكل واحد منهم مسلك مختلف عن الآخر، فمن أقل من عدَّ الطبقات؛ ابن الملقن في العقد الذي هو في «**طبقات الشافعية**»، فقد جعل الشافعية ثلاث طبقات، وجعل الطبقة الأولى ستة وثلاثين طبقة، وكذلك ابن السبكي لما عد الطبقات جعلها على حسب القرون، فجعل كل مائة سنة طبقة، فجعل الطبقات إلى عصره سبع طبقات، وابن قاضي شهبة في طبقاته لما عد الطبقات جعلها تسعة وعشرين طبقة، وهكذا، إذا فعندما نجعل هذه الطبقات إنما هي اجتهادية، ليس معناها أنها لازمة، وأنه بهذا الظهور، ولكن أرى أن هذا التقسيم الذي سأورده بعد قليل مؤثر؛ بحيث أن لكل طبقة من هذه الطبقات منهج تميز به عن الطبقة التي بعده، ومعرفة المرء لهذه الطبقات ومنهج كل طبقة تحل عنده كثيرًا من الإشكالات من جهة، ومن جهةٍ أخرى -كذلك- فإنها تفيده في معرفة تمييز كل طبقة على سبيل الجملة -طبعًا- لا على سبيل الآحاد، وكيفية الانتفاع بكتبه، ولكي لا يطالب مؤلف طبقة بما لم يلتزمه أهل تلك الطبقة، وتجري عليه عادته.

❁ المرحلة الأولى:

أبدأ بأول مرحلة -حقيقة-، وإن شئت تُسميها طبقة، فالأمر فيها واسع، وهي من أهم المراحل، وهي مؤلفات الإمام الشافعي رَحِمَهُ ٱللَّهُ، وعندما يطلق الإمام عند المتأخرين من بعد الجويني؛ فإنهم

يقصدون به إمام الحرمين الجويني، وهذه أنبه بها، فسواء وجد في كتب الأصول، أو وجد في كتب الفقه إطلاق الإمام، فالمعنى بالإمام هو: إمام الحرمين الجويني، ولا يعنون به الشافعي، من اختصر المحصول للرازي؛ فإنه يشير للفخر الرازي بكونه الإمام؛ ولذلك تجد في كتب الأصول منهم من يسمي الرازي بالإمام، ومنهم من يسمي إمام الحرمين -صاحب البرهان- بالإمام، وتعرف الفرق بينهما باعتبار الكتاب، فمن كان مختصرا من كتاب البرهان، أو الآمدي ومن سار على طريقته؛ فإنه يطلق الإمام على إمام الحرمين-صاحب البرهان-، ومن كان مثل البيضاوي اختصر كتابه من المحصول؛ فإنه يطلق الإمام على الفخر الرازي، هذه فائدة فقط في الإشارة، لكن عندما نتكلم اليوم عن الإمام؛ فإننا نقصد به الإمام محمد بن إدريس الشافعي -عليه رحمة الله-، هذا الإمام المبجل، الذي له من المكانة العلمية التي لا يقاربه عليها أحد -في الحقيقة-؛ ولذلك قال الإمام أحمد -لما أورد حديث النبي صلى الله عليه وسلم : «**إن الله يبعث على رأس كل مائة عام من يجدد هذا الدين**»، في المائة الأولى كان عمر بن عبد العزيز، وفي المائة الثانية كان محمد بن إدريس الشافعي، قد قيل: إنه لم تجمع الأمة على أن عالما معينا هو مجدد على رأس قرن؛ إلا على هذين الشخصين، أعني بهما: عمر بن عبد العزيز، ومحمد بن إدريس الشافعي رحمه الله، وقد ذكر الإمام أحمد أن في عنق كل صاحب حديث منة للشافعي عليه؛ لأن الشافعي له فضل في تقعيده القواعد والأصول، التي كانت مبثوثة ومعروفة عند العلماء قبله، ولكن كان له دور في جمع متفرقها، وإعادة سبكها، بما آتاه الله عز وجل من البيان وحسنه، إذ من نعم الله عز وجل على العالم أن يكون -ذلك العالم- صاحب بيان، يستطيع أن يعرب عن العلم الذي فيه، وقد ذكر أهل العلم أن هناك علما، وأنه ليس من لازم العلم البيان، وليس من لازمه -كذلك- الاستدلال، وليس من لازمه المناظرة، قالوا: فهذه أربعة أمور، من اجتمعت في امرئ؛ فإنه يكن -حينئذ- قد أوتي خيرًا كثيرا، وقد اجتمعت هذه الأمور الأربع في الإمام الشافعي؛ محمد بن إدريس رحمه الله، فقد كان عالما لا شك في ذلك، صاحب بيان وفصاحة، بل إن كلامه محتج به، كما ألف في ذلك البيهقي في بيان الاحتجاج بلفظ الشافعي في اللغة، إضافة إلى أنه أجاد الاستدلال، وجمع قواعد أهل العلم قبله في الاستدلال بالكتاب والسنة والإجماع، خاصة هذه الثلاث في كتابه الرسالة، قم بعد ذلك كان مجيدًا في المناظرة، وكتبه في المناظرة والاختلافات -كما سماها البيهقي- متعددة ومعروفة كاختلاف علي وابن مسعود، واختلاف

العراقيين بالتثنية؛ ويعني بهما: ابن أبي ليلى، وأبا حنيفة، وكذلك كتاب اختلاف الشافعي ومالك، يقصد به اختلاف أصحاب مالك مع الشافعي، المقصود أن الطبقة الأولى هي طبقة الشافعي رَحِمَهُ ٱللَّهُ، وسأتكلم –الآن– عن الأمور المهمة التي يلزم طالب العلم معرفتها، عندما ينظر في كلام الشافعي رَحِمَهُ ٱللَّهُ.

بيَّن العلماء –رحمهم الله تعالى– أن الشافعي كان في أول أمره على مذهب أهل المدينة، وكان يناظر لمذهبهم، وينصر قولهم، ثم إنه بعد ذلك ألف كتبا مستقلة ينتصر لمذهبهم واستدلالاتهم في الجملة، وله فيها مسائل انفرد بها، وكانت هذه المؤلفات هي المؤلفات التي رواها عنه العراقيون، لا أنه ألفها في العراق، وهذه المؤلفات التي رواها عنه العراقيون تعرف بحسب الراوي، مثل رواية أبي ثور عنه، ومثل رواية الإمام أحمد بن حنبل عنه، ومثل رواية الكرابيسي، وغيره من العراقيين الذين نقلوا عنه، ثم إن الشافعي رَحِمَهُ ٱللَّهُ قد دخل العراق مرتين، المرة الأولى ناظر فيها محمد بن الحسن وجالسه، ولم يثبت أنه جالس أبا يوسف صاحب أبي حنيفة، كما زعم ذلك بعض الذين كتبوا عن الشافعي، وإنما الثابت أنه لم يلقه، ثم إن دخلته الثانية للعراق ولبغداد، التقي فيها العلماء، ولم يكن في هذا الدخول الثاني مناظرا بقدر ما كان شيخا يستفاد منه، وينقل عنه العلم، وعند ملاقاته علماء العراق وجد منهم علماء حديث أكابر، أوردوا له الكثير من الأدلة التي كان غير ملم بها قبل ذلك، وذلك أن الشافعي قد أشار لقاعدة مهمة في كتاب «**الرسالة**»، حينما تكلم عن اللغة، قال: إن الإحاطة باللغة لا يحيط بها إلا نبي، بسعتها وتوسع دلائلها، ومعانيها، سواء في الألفاظ أو في المعاني، وكذلك في أحاديث المصطفى صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وآثار الصحابة –رضوان الله عليهم–، فإن الإحاطة بها –وخاصة في تلك القرون المتقدمة– كانت تحتاج إلى رحلة، وتحتاج إلى اطلاع، والشافعي إنما كان مطلعًا على أحاديث أهل المدينة، ثم اطلع بعد ذلك على أحاديث أهل الكوفة، وخاصة في زيارته الأولى، وفي مجالسته ومناظرته لمحمد بن الحسن، واطلاعه على كتب محمد بن حسن خاصة، ثم في زياراته الأخرى اطلع على حديث العراقيين التي رووها عن أهل الشام، ورووها عن غيره من البلدان؛ ولذا فإن الشافعي كتب للإمام أحمد قال: إذا صح عندك الحديث –مهما كان مخرجه: مدنيا، أو كوفيا، أو بصريا، أو شاميا، أو غير ذلك– فاكتبه لي لأعمل به، وهذا يدلنا على أن السبب الأكبر لاختلاف الرواية عن الإمام الشافعي، بين ما رواه عنه العراقيون، وما رواه عنه المصريون، هو قضية ما اطلع عليه، وما رزقه الله عَزَّوَجَلَّ بعد ذلك من علم وتوسع في معرفة

أحاديث المصطفى صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وفي معرفة آثار الصحابة.

وأركز على آثار الصحابة لما؟ لأن بعض من الأصوليين ذكر في كتب الأصول أن مذهب الشافعي في القديم الاحتجاج بقول الصحابي، وأما مذهبه في الجديد فهو عدم الاحتجاج بقول الصحابي، وهذا غير صحيح، بل إن الشافعي كلامه صريح في «**الأم**»، ومن رواية الربيع بن سليمان المرادي، في الاحتجاج بأقوال الصحابة، بل إن له نصوصًا صريحة في ذلك؛ ولذا قال المحققون من أهل الأصول: ومذهب الشافعي في القديم، بل وفي الجديد الاحتجاج بقول الصحابي؛ ولذا فإن الشافعي عندما نتكلم عن نقله، اطلاعه على الأحاديث والآثار، فقد اطلع على أحاديث زائدة هي التي كانت سببا في اختلاف الرواية عنه.

إذًا أول مسألة تكلمنا عنها أن للشافعي روايتان، وأن معيار التفريق بين الروايتين بحسب الراوي؛ فما رواه عنه العراقيون هذا هو القديم، وما رواه عنه المصريون -في الجملة؛ لأنه قد يروي عنه غير المصريين- فإنه هو الذي يسمى بالجديد.

وكذلك أن السبب في ذلك؛ إنما هو تعظيم الشافعي رَحِمَهُ ٱللَّهُ للحديث والأثر، وأنه حينما علم بعض الأحاديث التي كانت قد خفيت عنه، وقد أقر الشافعي أن لكل امرئ نقصا في العلم، في اللغة، وفي العقل، وفي غيره، وأنه لا بد أن يكل علمه إلى الله عَزَّوَجَلَّ دائما، فإن السبب الأكبر لتغيير أقواله إنما هو هذا السبب الذي نص عليه الشافعي بنفسه.

عندنا هنا مسألة مهمة جدًا في قضية أقوال الشافعي عرفنا القديمة أنها تعرف بالرواة عن الشافعي، لا يوجد الآن من الأقوال القديمة للشافعي كتاب مطبوع، وإنما جميع الكتب المطبوعة -الآن- هي من القول الجديد للشافعي الذي رواه عنه المصريون، والذي سأتوسع في ذكره بعد قليل، وهذه معلومة يجب أن نعلمها؛ وهو أنه لا يوجد كتاب مروي كامل بين أيدي الناس، قد توجد مقولات في بعض الكتب، وممن يكثر نقل رواية العراقيين البيهقي، فإنه ينقل في كتبه كثيرًا من روايات العراقيين، ينقل الرافعي -كذلك- بعضًا من رواياتهم، وكذا مبثوث في كتب الشافعية، إنما هي نقولات يسيرة، ولكن الغالب أن النقول عن الشافعي إنما هو الجديد، وأما الكتب المطبوعة للشافعي والمروية فكلها من الجديد من قوله رَحِمَهُ ٱللَّهُ.

هناك مسألة ثانية؛ أن المتأخرين اعتمدوا على قوله في الجديد، بيد أن الإمام النووي رَحِمَهُ ٱللَّهُ ذكر أن المعتمد هو ما قاله الشافعي في الجديد إلا -قال هكذا- في نحو عشرين، أو ثلاثين مسألة يصار فيها إلى القول القديم للشافعي، وهذا السبب صيرورة للقول القديم للشافعي، وعدم الأخذ بالقول الجديد له، قالوا: لأن أصحاب الوجوه -الذين سأشير لهم بعد قليل- لما عرفوا القواعد، وقعدوها واتضحت لهم، بنوا كثيرا من الترجيحات لأحد قولي الشافعي على القواعد التي بنوها، ومن أهل العلم من يقول: أن هذا ليس على إطلاقه، مثل كلام المناوي في القلائد، فإنه يرى أن هذا ليس على إطلاقه، وله توجيه جيد في المعتمد من كلام الشافعي وعدمه.

من الأمور المهمة التي أود أن أنبه عليها في قضية هذه المرحلة، وهي مؤلفات الشافعي رَحِمَهُ ٱللَّهُ، من قرأ في كتب الشافعية فإنه يشار لكلام الشافعي بقولهم بالمنصوص، إذًا هذه الطبقة وهو كلام الشافعي يشار إليه بالمنصوص، ولا يلزم أن يكون المنصوص هو المعتمد عند الشافعي، فكثيرا ما يكون المنصوص مخالفا لما اعتمده المتأخرون، ويظهر ذلك في الكتب المطولة التي سأذكر بعضها بعد قليل، حينما يذكرون الراجح الصحيح من المذهب، ويذكرون القول المقابل للصحيح فيكون في بعض الأحيان هو المنصوص عن الشافعي، والسبب في ذلك؛ أن الشافعية عندهم قواعد متعددة في الترجيح، فمن قواعد الترجيح عندهم: الترجيح بالنص، فما كان نصا للشافعي فهو المقدم، هذه قاعدة، لكن قد يعارض هذه القاعدة قاعدة أخرى، وهو الترجيح بقول الأكثر، وقد نبه الرافعي في كتبه -سواء المحرر، أو في العزيز- إلى أنه يبني ترجيحه على قول الأكثر، فما ذهب إليه الأكثر من أصحاب الشافعي، وخاصة من أصحاب الوجوه، فإنه يكون هو الصحيح في المذهب، ولو خالف ذلك منصوص الشافعي، وهذا ليس بدعا في مذهب الشافعي، بل هو موجود في المذاهب الأربعة جميعا، فعلى سبيل المثال: شهرت كلمة عند بعض الحنفية، وألف بعض المعاصرين كتابا كاملا في تقرير هذه المسألة وَصِحَّتها، في مذهب الحنفية وهو: (...)، الشافعي رَحِمَهُ ٱللَّهُ خالفه أصحابه في عدد من المسائل، وهذا ليس بدعا فيه، فإن مذهب أبي حنيفة قيل: إن الصاحبين قد خالفا أبا حنيفة في ثلثي المذهب، وهذا يدل على أن المذاهب الأربعة ليست تقليدا لإمام، وإنما هي بناء الفقه على قواعد ابتدا الإمام بإيرادها، وليست مجرد تقليد لذلك الإمام، وخاصة من أصحاب الوجوه ومجتهدي المذهب، إذًا هذه المسألة التي أردت أن أبينها

وهي: أن الشافعية إذا أرادوا أن يذكروا كلام الشافعي فإنهم يسمونه المنصوص.

من الأمور المهمة عندنا في هذه المسألة وأختم بها هذه الطبقة وهي طبقة الشافعي؛ وهو: أن الشافعي له كتب متعددة، لا بد من معرفة كتبه لكي تصح النسبة إليه، وقد ألف الشافعي كتبا كثيرة ومتعددة، والذي بين أيدينا من كتبه هو كتاب «**الأم**»، الذي جمع فيه الربيع بن سليمان مؤلفات الشافعي جميعا، وقد أشكل على بعض المعاصرين كتاب الأم، فبعض الناس ظن أن الأم هو من تأليف الربيع بن سليمان وليس من تأليف الشافعي، وليس كذلك، بل هو من تأليف الشافعي، عن الإمام الشافعي رَحِمَهُ ٱللَّهُ كتبه كاملا، وإنما كان دور الربيع بن سليمان المرادي أنه جمع مؤلفات الشافعي في موضع واحد، فكان دوره الترتيب في ذلك، نبه على هذا صاحب قوت القلوب مكي بن أبي طالب، وتبعه مقرا له أبو حامد الغزالي، ثم بعد ذلك ذكر هذا الأمر الإسنوي في كتابه المهمات مقرا لهذا الأمر ومثبتا له.

الربيع بن سليمان جمع كلام الشافعي، وذلك أن الشافعي كان محبا للربيع بن سليمان، وكان قد خصه بمزيد عناية ليست لغيره من طلبته، حتى أن الشافعي قال: لوددت أني أطعمك العلم إطعاما، وقد كان الربيع بن سليمان ثقة في نقله، وفي روايته، وقد جمع في كتاب الأم مؤلفات الشافعي، وجعلها في هذا الموضع، ولذا نقل أبي عمرو ابن الصلاح رَحِمَهُ ٱللَّهُ: أن الشافعية كانزوا يسمون كتاب الأم بكتاب الربيع بن سليمان؛ نسبة لترتيبه.

المسألة الثانية في كتاب «الأم»؛ أن كتاب الأم فهم من كلام البيهقي في المناقب أن الاختلافات ليست جزءا من الأم، وأعني بالاختلافات: كتب الاختلافات التي ألفها الشافعي، كاختلاف العراقيين، واختلاف علي رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ، وابن مسعود رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ، واختلاف الشافعي ومالك، ونحو ذلك من كتب الاختلافات، قال: ليست من كتب الأم –كما هو ظاهر كلام البيهقي–، بينما الذي جزم به الإسنوي –كما نقلت لكم قبل قليل– في كتاب من المهمات: أن الاختلافات هي جزء من الأم، بل إنه قد ذكر أن كتاب الرسالة قد جعله الربيع بن سليمان جزءا من الأم، فكأن الربيع بن سليمان جمع كل ما رواه ونقله عن الشافعي، فجعله في سفر واحد، وهو هذا الكتاب الكبير؛ كتاب الأم للشافعي رَحِمَهُ ٱللَّهُ، وقد أحسن في ذلك إذ جمع المتفرق، وكان هذا سببا في حفظ كلام الشافعي –رَحِمَهُ ٱللَّهُ رحمة واسعة–، هذا ما يتعلق بكلام الشافعي، وأهم المسائل المتعلقة به.

❁ المرحلة الثانية:

وهم طبقة تلاميذ الشافعي، وهذه الطبقة –الحقيقة- كان من أهم سماتها نقل كلام الشافعي بطريقة أهل الحديث، بأن ينقلونه بطريق الرواية والسماع بكلامه، وقد عنوا بنقل كلام الشافعي عناية كبيرة، حتى أن بعض العلماء –وهو إسحاق بن راهويه رَحِمَهُ ٱللَّهُ، حينما أراد أن يحصل على بعض كتب الشافعي، تزوج امرأة –كما قيل- لكي يستنسخ كتب الشافعي التي كان قد نسخها زوجها الأول قبله، هكذا قيل، والعلم عند الله عَزَّوَجَلَّ، وكان العلماء معنيون بنقل كلام الشافعي وروايته، وهذا واضح، لكن من السمات المتعلقة بالطبقة الأولى –وهم طبقة أصحاب الشافعي المباشرين له- أنهم عنوا بجمع متفرق كلامه، مر معنا أن الربيع بن بن سليمان جمع متفرق كلامه، وجعله بكامله، بكتبه من غير اختصار شيء منه، لكن هناك إمامان جليلان من أصحاب الشافعي، بل هم من أجل أصحاب الشافعي، لخصوا كلام الشافعي بنصه، من غير زيادة عليه بالجملة، وأول هذين الإمامين الجليلين: أبو يعقوب البويطي رَحِمَهُ ٱللَّهُ في كتابه المختصر، وله نسخة خطية واحدة، ثم طبع مؤخرًا بحمد الله عَزَّوَجَلَّ.

البويطي رَحِمَهُ ٱللَّهُ كان من أجلة أصحاب الشافعي، ولكنه كان رجلا مؤثرًا الخمول، بعيدًا عن الاختلاط بالناس، منعزلًا عنهم، وكان هذا الفعل منه –أعني: عدم اختلاطه بالناس- سببا لتوجهه لكلام الشافعي بالترتيب والاختصار والإيجاز، فيكون مختصر البويطي رتب فيه كلام الشافعي مختصرا منه، فجعله بنصه في هذا الكتاب، مرتبا على أبواب الفقه، نعم استفاد الربيع بن سليمان منه في التبويب فحسب، وفي مواضع قليلة كان الربيع بن سليمان لم يكن قد وقف على ما نقله البويطي، فنقله الربيع بن سليمان عن البويطي عن الشافعي، وهذا يدلنا على أمانة ودقتة وثقة الربيع بن سليمان المرادي رَحِمَهُ ٱللَّهُ في روايته، فإنه لم يتشبع بما لم يعط، وجاءت مواضع نقلها عن البويطي عن الشافعي، وقد نبه الرافعي في مقدمة شرحه على مسند الشافعي إلى أحاديث رواها الربيع عن البويطي عن الشافعي، وهي معدودة لا تتجاوز بضعة أحاديث، كما نقل أبو العباس الأصم في المسند، المقصود أن البويطي هو أول من صنف مختصرا في مذهب الشافعي، وهو من منصوص الشافعي.

المختصر الثاني؛ وهو الذي عُني به الشافعية عناية كبيرة، أكثر من عنايتهم بمختصر البويطي، وهو مختصر المزني رَحِمَهُ ٱللَّهُ، إذًا أريدك أن تعلم أن مختصر المزني –والبويطي مثله- وإن نسبا للبويطي

والمزني، إلا أن كل ما فيه هو كلام الشافعي بنصه، وإنما كان دورهم ترتيب كلامه، وتبويبه، وجعله في سياق متسق، وكلام متصل، ولم يكن لاجتهادهم في الجملة شيء، ربما بعض الحروف التي اعترض بعض الشراح فيها على المزني، وأن نصوص الشافعي برواية الربيع على خلافه، لكنها قليلة جدا، فقد يكون من اختلاف الأقوال عن الشافعي في هذه المسألة، إذًا أنا مرادي أن ننتبه أن من أهم ما يتعلق بهذه الطبقة هو جمع متفرق كلام الشافعي رَحِمَهُ ٱللَّهُ دون التدخل فيه، في الجملة، أقول: في الجملة، وإن كان هناك اجتهادات فهي قد تكون معدودة غيرظاهرة.

أيضًا كما أنهم عنوا بجمع متفرق كلام الشافعي في الفقه، فقد عنوا –كذلك– بجمع متفرق ما رواه من الحديث، فنقل أن المزني جمع الأحاديث التي رواها عن الشافعي، وحقق بعض المحققين المعاصرين: أن المزني إنما روى السنن عن الشافعي، الذي ابتدأ تأليف السنن هو الشافعي، وليس المزني كما شاع في كتب كثير من المتأخرين، وسبب تأكيده على ذلك؛ أن السنن قد جاءت من رواية غير المزني؛ وهو حرملة، قد يكون هذا دليلا على أن المؤلف للسنن إنما هو الشافعي، والأمر سهل، سواء كان ألفه الشافعي، أو ألفه المزني، فالأمر واضح، فنسبته للمزني نسبة رواية وترتيب، ونسبته للشافعي تكون –حينئذ– نسبة انتقاء للأحاديث، وهو الذي حدث بها أولا، وهذا كثير؛ مثل: مسند ابن الجعد الذي خرجه أبو القاسم البغوي، وهكذا من الكتب الكثيرة المشهورة عند علماء الحديث وليس ذلك منقصة، أبو العباس الأصم جمع ما رواه عن الربيع بن سليمان المرادي عن الشافعي، فجمع الأحاديث المسندة التي أسندها الشافعي للنبي ﷺ في هذا السفر الكبير جدا المسمى: بمسند الشافعي، والذي شرحه جماعة، ومن أشهرهم وأمكنهم في الفقه: الرافعي، وقد طبع شرح الرافعي على مسند الشافعي رَحِمَهُ ٱللَّهُ، إذًا هذه هي الطبقة الأولى من الطبقات بعد الشافعي، ولنقل: إنها المرحلة الثانية من مراحل فقه الشافعي.

الطبقة الثانية بعد هؤلاء، وهذه الطبقة مهمة جدا، وهم من جاء بعد تلاميذ الشافعي، وهؤلاء لهم منهج مختلف عن منهج أولئك الذين ذكرناهم قبل قليل، فإن منهجهم في التأليف، ومنهجهم في وضع الكتب مختلف عن طريقة هؤلاء، ومن أجل علماء هذه الطبقة وأشهرهم، ولا أجاوز إن قلت: ومن أمكنهم: الإمام أبو العباس ابن سريج رَحِمَهُ ٱللَّهُ، فإن هذا الإمام إمام جليل متمكن من الفقه، حتى إن

الجلال السيوطي رَحِمَهُ ٱللَّهُ لما أراد أن يعدد مجددي الدين، قال: إنه جاء على رأس سنة الثلاثمائة أبو العباس ابن سريج؛ لأنه توفي سنة ثلاثمائة وست من هجرة المصطفى صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، وأبو العباس ابن سريج طبع له كتاب« **الودائع**»، حقق في جامعة الإمام، وحسب ظني أنه طبع لأن عندي النسخة المحققة، وأظنه طبع، وهو يعتبر من أوائل المؤلفات المتقدمة للشافعية.

هذه الطبقة أعلام، ومن أصحاب الاجتهاد كثير منهم مثل: أبي العباس ابن سريج، أبو عبد الله الزبيري، طبعت له بعض الرسائل اليسيرة، وهكذا هؤلاء الأعلام يتميز تأليفهم بهذه المرحلة بعدد من الميزات المهمة، فمن ميزات هذه الطبقة والمرحلة:

أنه في وقتهم بُدئ التفريع، أو ظهور -جعله بأن يكون ظاهرة- التفريع في مذهب الشافعي، فأصبح هناك تشقيق للمسائل، وتفريع وتوليد، حتى أن بعض الفقهاء -وهو ابن الحداد- ألف كتابا سماه: الفروع المولدات، وهو مطبوع، والفروع المولدات هذا أراد أن يقول: إن هناك فروعا لم يُردها أشياخنا، وغالبهم من الطبقة هذه التي ذكرتها قبل قليل من تلاميذ أصحاب الشافعي، وتلاميذهم، فقال: أردت أن أولد -أيضًا- مسائل وفروعا لم أسبق إليها، وألف هذا الكتاب الذي طبع مؤخرا من سنتين أو ثلاث، باسم: الفروع المولدة، أو المولدات، وهو كتاب جليل انفرد بتوليده مسائل لم يسبق إليها، وإن كان غيره من الأعلام -الذين أشرت لبعضهم- قد ولدوا وفرعوا تفاريع كثيرة على مذهب الشافعي، كان تفريعهم هذا إما من باب التخريج على القواعد، وإما أن يكون من باب التخريج على المنصوص، وكلا الأمرين موجود عند هؤلاء الطبقة.

✍ **من الأشياء الظاهرة التي برزت في مؤلفات هذه المرحلة** من أصحاب الشافعي -إضافة لتوليد المسائل وتفريعها، وإضافة لما ذكرته قبل قليل من انتشار وظهور التخريج الفقهي، سواء كان تخريجا على القواعد، أو تخريجا على الفروع- أنه بدأ في هذه المرحلة وكثر التدليل للمسائل، فقد وجد عند بعض علماء هذه المرحلة العناية بالتدليل للمسائل، ومن أعيان هذه المرحلة -على سبيل المثال-: أبو بكر محمد بن إبراهيم بن المنذر، فإنه ألف كتبا عظيمة في التدليل، ومن الذي طبع منها: كتابه: الأوسط، وكتابه: الإشراف، وإن كان الإشراف -فقط- اقتصار على ذكر الخلاف، لكنه قد يشير -أحيانا- للتدليل، لكن كتابه الأوسط كتاب عظيم جدا في التدليل، والاستدلال لمذهب الشافعي الإمام بغير

الأدلة التي أوردها الشافعي في كتبه.

من الذين ألفوا في التدليل لمذهب الشافعي -قد نقول: إنه من هذه المرحلة، أو المرحلة السابقة-: الإمام الجليل المبجل، أبو الحسن الدارقطني، ولنعلم؛ أن كتاب «**السنن**» للدارقطني هو في الأصل في الاستدلال لمذهب الشافعي رَحِمَهُ ٱللَّهُ، فكان الدارقطني يستدل لمذهب الشافعي بأحاديث لم يكن الشافعي قد رواها في كتابه، أو في كتبه المتعددة التي جمعها الربيع من سليمان في كتاب الأم، فيأتي بالأدلة، ثم يذكر أدلة غيره، ويعلها، أو يذكر العلة في دليل الشافعي، أو في دليل غيره، لأن أبا الحسن الدارقطني كان إماما في العلل، إماما في الرواية، إماما في الحكم على الأحاديث، فكان رَحِمَهُ ٱللَّهُ منصفا غير متعصب، إذًا أريد أن أبين أن هذه المرحلة هي مرحلة عني فيها بالتفريغ، وعني فيها بالتخريج، يمكن قد تكون من أقوى المراحل، إضافة إلى التي بعدها في تخريج الأوجه، وتخريج المسائل على مذهب الشافعي، إضافة إلى أن هذه المرحلة ظهر فيها الاستدلال عند بعض أعيانها، وقد أشرت لبعضهم كالدارقطني، وأبي بكر ابن المنذر، ويمكن -أيضًا- أن نقول: إن ممن يدخل في هذه الطبقة -وإن كان متأخرا بعض الشيء- البيهقي، البيهقي -كذلك- فإنه قد دخل في الاستدلال، فإن كتابيه العظيمين: معرفة السنن والآثار، وكتاب: السنن الكبرى، أو الكبير، كما طبع مؤخرا باسمه الثاني، الذي سماه به أبو عمر ابن الصلاح، هو في الأصل استدلال لمذهب الشافعي -كذلك-، نحن البيهقي قد يكون متأخرا بعدهم؛ لأن الدارقطني توفي سنة ثلاثمائة وخمسة وثمانين، والبيهقي بعده، لأنه من تلاميذ أبي عبد الله الحاكم رَحِمَهُ ٱللَّهُ.

❁ المرحلة الثالثة:

وإن شئت تسميها طبقة وهي: المرحلة التي نسميها مرحلة تقعيد المذهب، أصبح المذهب فيه مقعدا، حيث إن للإمام نصوصا، وجمعت الأدلة النقلية التي تدل على أقوال الإمام الشافعي، والمرحلة التي قبلها بدؤوا بدأوا بتوليد الأوجه والأقوال على مذهب الإمام الشافعي، في هذه المرحلة بدأ ما يسمى بتقعيد المذهب حقيقة، فقد يقال: إن هذه المرحلة هي التي وجد فيها تقعيد المذهب، وظهرت فيه عدد من السمات الواضحة في التقعيد لمذهب الشافعي رَحِمَهُ ٱللَّهُ -كما سأشير بعد قليل-.

لعل من رأس هذه الطبقة؛ أبو إسحاق المروزي، فإن أبا إسحاق المروزي تتلمذ عليه كبار الشافعية من الخرسانيين خاصة، ومن العراقيين وغيرهم، بل إن بعض العلماء مثل: ابن الملقن يقول: هو رأس هذه الطبقة، ومن أبي إسحاق بدأ تقعيد المذهب، وتنظيمه وترتيبه بطريقة أدق، وأشمل، وأكثر تنظيما من الطبقة التي قبله، هذه الطبقة أعيانها كثر جدا في الحقيقة، أو هذه المرحلة نسميها أعيانها كثر جدا، بل أغلب أصحاب الوجوه هم من أصحاب هذه الطبقة، أو المرحلة، والمرحلة التي قبلها، وذلك أن أصحاب الوجوه محصورون، كما جمع ذلك بعض المعاصرين، فقد جمع بعض المعاصرين وطبع كتابه من نحو ثلاثين أو أربعين سنة، في جمع أصحاب الوجوه في مذهب الشافعي، وحصره بأنه قريب من أربعين، قد يزيد أو ينقص عن هذا العدد، نسيت –الآن– بالضبط، وهو حسن هيتو –عليه رحمة الله– ، وقد توفي، فقد جمع أصحاب الوجوه، ومن نظر من سُمي من أصحاب الوجوه؛ يجد أن أغلبهم هم من أصحاب هذه الطبقة والمرحلة، وكثير منهم –أيضًا– من المرحلة السابقة، وبعد انقضاء هذه المرحلة قل أصحاب الوجوه فأصبحوا يعدونها عدًّا، لا يتجاوزون عددا يسيرا، وهذا يدلنا على أن هذه المرحلة هي مرحلة التقعيد، ومرحلة التوليد –كذلك– للأوجه، وظهورها ظهورا كبيرا.

إذًا؛ نستطيع أن نقول: إن أول سمات هذه المرحلة –وهي مرحلة التقعيد، ولنقل: إنها الطبقة الثالثة، أو المرحلة الثالثة– التوسع في التفريع على مذهب الشافعي، بحيث ولدت الوجوه، وأغلب الوجوه المحكية في مذهب الشافعي هي من هذه الطبقة، وهذه المرحلة يعرف ذلك بأعيانها، الذين أشرت لبعضهم مثل: ابن أبي هريرة، مثل: أبي العباس ابن القاص، الصيرفي، وهكذا من أعيان هذه الطبقة الذين ألفوا الكتب الجليلة في مذهب الشافعي وفقهه.

من أكبر أعيان هذه الطبقة: الإمام أبو بكر القفال رَحِمَهُ ٱللَّهُ، فإن أبا بكر القفال نسب له، ونسب تلاميذه فسموا: المراوزة نسبة لأبي بكر القفال المروزي، نسبة للرَّي، فلمكانة أبي بكر القفال كان هو وتلاميذه مدرسة مستقلة، كما سأذكر بعد قليل عندما أتكلم في ميزات هذه الطبقة وسماتها، إذًا أنا أريد أن أبين –فقط– أن أبا بكر القفال هو من أعيان هذه المرحلة ولا شك، وممن كان له أثر في تقعيد القواعد فيما يتعلق بالمذهب الشافعي.

من السمات الظاهرة في كتب علماء هذه المرحلة؛ أنهم عُنوا بالتنظير، وذلك بالحجاج والمناظرة لعلماء المذاهب الأخرى، سواء كانوا من الحنفية، وهو الأكثر، أو من غيرهم من المذاهب الأخرى، وهذه العناية بالتنظير والمناظرة والجدل انتشر في هذه المرحلة انتشارا كبيرا، وقد ذكروا أن أبا بكر القفال -الذي ذكرته قبل قليل- هو أول من ألف الجدل الحسن عند الفقهاء، ومن آثار العناية بالمناظرات: وجود الكتب التي عنيت بذلك، وهي التي تسمى بالتعليقة، أو بالتعليق، فظهر في هذه المرحلة كتب التعليق، أو التعليقة، وكتب التعليقات هذه الحقيقة أنها من أهم الكتب التي يرجع إليها في معرفة المذهب، بل قد نقل أبو الفرج ابن الجوزي بإسناده عن القاضي أبي يعلى، أنه قال: إن سبب انتشار المذاهب وجود التعليقات عندهم، فكتب التعليق، أو التعليقة هي الكتب التي يكون فيها العناية بأمور:

الأمر الأول: العناية في الأصل برؤوس المسائل، وذكر -ثانيا- الخلاف مع العلماء في المذاهب الأخرى، كالخلاف مع الحنفية، أو المالكية، أو كثير من العلماء الآخرين في المذاهب الأخرى، يذكر الخلاف معهم فيها، ثم يذكر الدليل لمذهب مؤلف التعليقة، ثم يذكر دليل المخالف له، ويرد على دليل مخالفه، ويرد على ما اعترض به المخالف على دليله، هذه الطريقة في الجدل والتأليف التي سميت مؤلفاتها بالتعليقة، هي التي قعدت المذهب حقيقة، وذلك يقال: إن التعليقات هي كتب المذهب، كتب المذهب هي التعليقات، وكل من جاء بعدهم اعتمد عليها.

من أهم كتب التعليقات عند الشافعية: كتاب: التعليقة لأبي الطيب الطبري، وقد وجدت كاملة -بحمد الله- عَزَّوَجَلَّ، وحققت في الجامعة الإسلامية في مدينة المصطفى صلى الله عليه وآله وسلم، وهي على وشك الطباعة قريبا -إن شاء الله- عَزَّوَجَلَّ.

من التعليقات المشهورة الجليلة: تعليقة القاضي حسين المروزي، وهذه التعليقة طبع، أو حقق جزء منها الأول في جامعة أم القرى في مكة، ووجد جزء آخر -بحمد الله- عَزَّوَجَلَّ من آخره وسجلت قريبا في جامعة أم القرى، فكان إخراج تعليقة أبي الطيب في مدينة المصطفى صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وإخراج تعليقة القاضي حسين المروزي الخراساني في مكة، فكان خروج أهم الكتب في هذه المرحلة في المدينتين اللتين نشأ فيهما الشافعي رَحِمَهُ اللَّهُ، وتلقى فيهما علمه.

✍**الفرق بين التعليقتين:** تعليقة أبي الطيب، وتعليقة القاضي حسين المروزي: اختلاف المدرستين، وهنا أريد أن ننتبه لهذه المسألة المهمة التي يجب أن نعتني بها، وهو: أن في هذه المرحلة، أو الطبقة أصبح الشافعية ينقسمون إلى مدرستين: مدرسة الخراسانيين، ومدرسة العراقيين، مدرسة الخراسانيين رأسها: أبو بكر القفال، ثم تلاميذه من بعده، كأبي حامد وغيرهم من المراوزة الذين يسمون بالخراسانيين، تسمى هذه المدرسة بالخرسانيين، أو تسمى: بالمراوزة، أو بالمراودة، الأمر فيها على سبيل الترادف؛ لأن مرو أحد مناطق خراسان، وإنما نسبت لها؛ لأن الشيخ من أهل مرو، وهو من أهل الري، الذي هو أبو بكر القفال رَحِمَهُ ٱللَّهُ.

✍**المقصود أن هناك مدرستين:** الخراسانيون والعراقيون، وهم وإن كانوا يبنون مذهبهم على كلام الشافعي وآرائه واجتهاداته وقواعده، إلا أنهم اختلفوا في بعض الجزئيات والقواعد، أذكر قاعدة واحدة –فقط– من أهم القواعد التي اختلف فيها الخراسانيون مع العراقيين، هذه القاعدة وهي ما يتعلق بالطرد، فإن الخراسانيين أصحاب طرد، بينما العراقيون أصحاب تأويل، وهذا مؤثر في الأقيسة، وما يتعلق بالاستدلالات، وينبني على ذلك الاختلاف، وهذه قاعدة مهمة عادة ترد في باب المناسبة، عند ذكر مسالك العلة، وهل الطرد المحض يكون سببا في كشف العلة أم لا؟ هنا يذكرون الاختلاف بين العراقيين والخراسانيين.

✍**أما رأس العراقيين فهو:** أبو الطيب الطبري ولا شك، وكثير من العراقيين إنما تتلمذ على أبي الطيب الطبري رَحِمَهُ ٱللَّهُ، من باب الفائدة أنه بعد ذلك جمع بين المدرستين، جاء بعد ذلك في آخر هذه المرحلة جمع بين مدرسة العراقيين، وبين علماء مؤلفات العراقيين والخرسانيين، وقد قيل: إن أول من جمع بين الطريقتين هو أبو الحسن السنجي رَحِمَهُ ٱللَّهُ، ثم تبعه جماعة، ومن هؤلاء: إمام الحرمين الجويني في كتابه: نهاية المطلب، فقد جمع بين الطريقتين، مع أن أباه –أبا محمد الجويني– كان على طريقة الخراسانيين، ولكن أبا المعالي –ربما لكونه انتقل إلى بغداد، ثم انتشار طريقة الجمع بينهما، وتوحيد طريقتين في طريقة واحدة– كان كتابه: نهاية المطلب –المطبوع– هو في الجمع بين طريقة الخراسانيين مع طريقة العراقيين.

من المسائل المهمة المتعلقة بهذه المرحلة –وأختصر؛ لأنني ربما تأخرت بعض الشيء- وهو: أن هذه المرحلة –الحقيقة- ظهرت فيها القواعد الأصولية، القواعد الأصولية أعيد كتابتها وسبكها في هذه المرحلة، فعلى سبيل المثال -أضرب مثالا بشخص واحد-: أبو إسحاق الشيرازي حينما ألف كتابة اللمع، ثم ألف كتابه الآخر: شرح اللمع، وهو شرح للقواعد، وليس شرحا للكتاب الأول شرحا نصيا، أو شرحا مزجيا، وكتابه الثالث: التبصرة، هذا الإمام -أعني أبو إسحاق الشيرازي- في هذه الكتب التي كتبها أعاد صياغة القواعد الأصولية لمذهب الشافعي، أعاد صياغتها، وأعاد سبكها، ورتبها بطريقة مناسبة، كما أن أبا بكر القفال -كما ذكرت لكم قبل قليل- كان هو أول من ألف في علم الجدل على طريقة الفقهاء -كما قيل-، فيكون له قصب السبق في ذلك حينما ألف علم الجدل، الذي هو يسمى في كتب الأصول –الآن-: بالأسئلة والاعتراضات، فالأسئلة والاعتراضات هي علم الجدل، والأسئلة قد تكون تجعل عند القياس، وقد تكون على جميع الأدلة، سواء كانت منعا، أو غيرها من الأسئلة التي معروفة في محلها، وتعود في الغالب إلى المنع والمطالبة، إذًا هذا ما يتعلق بسمات هذه المرحلة، بينتها لنعرف أن هذه المرحلة تعتبر من أغزر المراحل من حيث جودة التأليف والتقعيد والاعتماد عليها؛ ولذلك فإنه من الخطأ إهمال هذه المرحلة خاصة، وقد جاء عن بعض الشافعية، وهو أحد شيوخ ابن حجر العسقلاني صاحب فتح الباري، وهو ابن النقاش، ونقل هذه الفائدة ابن حجر في الدرر الكامنة، أو في الذيل، وأظنه في الدرر، وليس في ذيل الدرر، أنه قال: إن النقاش يقول: اليوم رافعية لا شافعية، ونووية لا نبوية، نقد ابن النقاش الشافعي المتأخرين من أصحاب الشافعي؛ لأنهم أصبحوا يعتمدون على المتأخرين، ويتركون كلام الشافعي، وكلام المتقدمين من أصحابه، وهذا -لا شك- أنه في محله؛ فكلما رجع المرء للمتقدم؛ كلما كان كلامه أدق في التوضيح وأشمل، وإن كان للمتأخر فضل الجمع، وفضل التحقيق والتدقيق وبيان الصحيح من غيره.

لعلي أختصر في هذه الطبقة وأنتقل للطبقة التي بعدها لضيق الوقت، فالطبقة التي بعدها هي التي بُدأت بالجمع بين طريقة الشافعية، التي ذكرتها قبل قليل، بدأت هذه المرحلة بجمع ما ذكره الخراسانيون والعراقيون، فجمع بين هاتين الطريقتين، وذكرت لكم أنه قيل: إن أول من جمع بذلك هو السنجي أبو الحسن، ثم تبعه جماعة منهم: إمام الحرمين، وكثير منهم من العلماء –أيضًا- جمع بينهما؛

مثل: صاحب البيان العمراني فقد جمع بين الطريقتين، وهكذا كثير جدا من الذين ألفوا في تلك المرحلة.

هذه المرحلة تميزت الحقيقة بعدد من الميزات، أول هذه الميزات ما ذكرته قبل قليل وهو: عدم الاقتصار على مدرسة دون الأخرى بل يجمع بين المدرستين، ويذكر الخلاف بينهما، ويذكر كل مدرسة باعتبارها وجها مستقلا، فيقال: هذا الوجه قال به فلان، فبقوله تعرف من أي المدرستين، أو أنه سابق للمدرستين؛ كأن يكون من الطبقة المتقدمة، مثل: أبي العباس ابن سريج، وأبي العباس ابن القاص وغيرهم، فهؤلاء متقدمون قبل ظهور مدرسة العراقيين والخراسانين.

من السمات في هذه المدرسة –كذلك-: أنها عنيت بجمع المتفرق، ما كان متفرقا في كتب إذا طبعت تكون في مجلد واحد، أو في مجلدين، يجمع هذا المتفرق ويجعل في مكان واحد، كما أن من ميزات هذه المؤلفات هذه المرحلة: أن الكتب أصبحت ضخمة، إن صح التعبير، أنها أصبحت موسوعية، أصبحت متوسعة، فتجدها في مجلدات متعددة، ابن الصباغ عندما ترى كتابه الشامل ترى عددا ضخما من المجلدات، الماوردي، نهاية المطلب، كلها يعني: ذات مجلدات ضخمة وكبيرة جدا، فالمؤلفات صارت كثيرة، كما أن من سمات المؤلفات في هذا الوقت –خاصة- طول المؤلفات، وليس إيجازها واختصارها؛ ولذلك يقولون: إن أول من بدأ يختصر كلام أصحاب التقعيد هو المحاملي، وقد ذكروا أن المحاملي حينما اختصر كلام شيخه أبي حامد أطلعوا شيخه على كتابه، أظنه كتاب المقنع ربما الذي طبع، أو غيره من كتبه، فغضب منه شيخه أبو حامد، وقال: إنك قد مزقت علمي في هذا المختصر، أنا إيرادي لهذه القصة أريد أن أصل إلى أن السمة كانت في هذه المرحلة والمرحلة التي قبله -قد يكون تداخلا بين المرحلتين-؛ هو التوسع في التأليف، وأن بعض العلماء انتقد من اختصر، فيقول: يجب أن تبسط، بأن تذكر الخلافات، تذكر الأدلة، تذكر الحجاج، وهناك فرق بين الأدلة والحجاج، بأن الأدلة هو دليلك، والاحتجاج هو الرد على اعتراض دليلك، والاعتراض على دليل خصمك، ولذلك فإن الكتب في هذه المرحلة طويلة جدا، وأشرت لبعضها مثل: نهاية المطلب، ومثل: البيان ليحيى بن أبي الخير العمراني اليماني، وغيره من العلماء في هذه المرحلة، والشامل لابن الصباغ، وغيرهم مما ذكرت لك إشارة لبعض أسمائهم.

من سمات هذه المرحلة -كذلك-: وجود بعض أصحاب الوجوه، لكنهم في الحقيقة أقل من المرحلة السابقة، أقل عددا لا شك، ويظهر ذلك بالاطلاع على الأسماء التي أوردها من كتب في طبقات المجتهدين الشافعية، وذكرته قبل قليل، عندما تريد أن تنسبهم لهذه المرحلة تجدهم أقل بكثير من المرحلة الأولى، نعم يوجد أصحاب وجوه لكنهم أقل من أولئك، وهذا يدل على أن هذه المرحلة عنوا بجمع المتفرق والاستدلال، وبسط القول والتنظير فيه.

❁ المرحلة الرابعة:

في هذه المرحلة بدأ ما يسمى بالتفنن حقيقة، بدأ التفنن في التأليف، أصبح العلماء في هذه المرحلة يتفننون في التأليف، يأتي بمؤلفات بطريقة جديدة وغريبة، ويأتي بأساليب متعددة في التأليف في مذهب الشافعي بطريقة أو بأخرى، فعلي سبيل المثال: يعني: بُدئ بجمع القواعد الفقهية، على سبيل المثال: وجد بعض الكتب بطريقة أو بأخرى في التأليف، ويمكن جمعه مثل عندنا دعنا نقول لك: مثلا: اللباب للمحاملي عني بالتقاسيم، بدأت هذه المرحلة بالعناية بالتقاسيم، وإفراد التقاسيم بالتأليف، هذه المرحلة سواء كان من الشافعية، أو من المالكية، حتى المالكية عندهم الخصال والأقسام، كذلك وجد عند الحنابلة وغيرهم، لكن أتكلم عموما عن هذه المرحلة، وفي الغالب أنها متشابهة بين المذاهب في كثير من الجزيئات، لكن أنا أمثل بمذهب الشافعية خصوصا.

من الميزات وأقف عند هذه الميزة وأقتصر عليها؛ لأن الوقت ضاق جدا، وهو أن من مميزات هذه المرحلة: قضية أن المؤلفات في علم أصول الفقه تغير أسلوبها تمامًا حقيقة، في المرحلة قبلها ألفوا في أصول الفقه وتقعيده -كما ذكرت لكم في مؤلفات أبي إسحاق الشيرازي، ومثله مؤلفات أبي العباس ابن القاص، لكن أسلوبهم كان مختلفا عن المؤلفين في هذه المرحلة، فإن أبا بكر الباقلاني صاحب التقريب حينما ألف كتابة في التقريب تأثر به كثير من العلماء في المذاهب جميعا، وقد قيل: إن أول من أدخل علم الكلام في الاستدلال في القواعد الأصولية؛ هو أبو بكر الباقي، وتبعه كثير من الناس، وهذا الذي حدث عند الشافعية في كتب الأصول، فإنه دخل في هذه المرحلة في كتب الأصول التي أُلفت الاستدلال بعلم الكلام، لأن علم الكلام الأصل هو للاستدلال، فلم يكتفوا بذكر القواعد التي نص عليها الشافعي، ولم يكتفوا بالاستدلال لها بالأدلة العامة، ولم يكتفوا بالاستقراء للفروع الفقهية التي

يبنى عليها القاعدة الأصولية، بل بدؤوا يستدلون بالقواعد الأصولية بعلم الكلام، وهذا ظاهر جدا في كتاب البرهان لإمام الحرمين الجويني، وظاهر جدا -أيضًا لا شك- في كتاب المحصول للفخر الرازي وغيره، هذا الاستدلال بعلم الكلام في الحقيقة أوجد عددا من الإشكالات، أول هذه الإشكالات: أن الاستدلال بعلم الكلام أنتج قواعد قد تكون مخالفة لما أورده المتقدمون من الشافعية، ولذا يوجد في كتب الأصول في هذه المرحلة -سواء في المستصفى، وسأشير له بعد قليل، أو في البرهان- قواعد أصولية تخالف منصوص الشافعي، وسبب انتقالهم لهذه القاعدة الأصولية؛ أنه استدلوا على هذه القاعدة بالقواعد الكلامية، التي أنتجت هذه القاعدة الأصولية المخالفة لنصوص الشافعي، ولذا تجد في البرهان كثيرا ما يرد إمام الحرمين على الإمام الشافعي، والسبب أمور منها ما ذكرت، وليس هو الأمر الوحيد، لعلي أختصر لا أريد أن أتوسع في قضايا علم الأصول الفقه وما يتعلق به، لكن إشارة إلى أن أصول الفقه في هذه المرحلة تغير عن المراحل السابقة.

❁ المرحلة الخامسة:

المرحلة التي بعدها المرحلة الخامسة، ولعلي أوجز مع أني أريد أن أتوسع في المرحلة الأخيرة، المرحلة التي بعدها نسميها طبقة، نسميها مرحلة، لا مشاحة في الاصطلاح، وهي المرحلة الخامسة، يمكن على سبيل التقريب، لا على سبيل التأكيد تحديدها بما يكون بعد القرن السادس، يعني: بعد دخول المائة السادسة من بعد ستمائة فما بعد، في هذه المرحلة استقر المذهب، ومعنى الاستقرار: أنه أصبحت الوجوه معروفة، ويندر أن يكون شخص يولد وجها فقهيا بعد ذلك، في مسألة لم يسبق فيها قول قد يصدر حكم بناء على القواعد، والتخريج على الفروع وبكثرة، لكن استقر المذهب، أصبحت الوجوه مدونة في الغالب، لم يكن لأحد بعد ذلك أن يكون مجتهدا في قواعد جديدة، أو في فروع وأوجه جديدة؛ إلا شيئا يسيرا، وأنا أقول هذا على سبيل الأغلبية، وليس على سبيل الحصر التام.

من الميزات بعد ذلك في هذه المرحلة: وجد جمع المتفرق، جمع المتفرق هذا مهم جدا، ولذلك ألف الرافعي كتابه الجليل: وهو كتاب العزيز، فجمع في كتابه هذا المتفرق من كلام الشافعية، وقد أحاط إحاطة كبيرة، ولكنه لم يستطع الإحاطة بكل شيء، لا شك، وقد ذكر الإسنوي في كتاب المهمات عددا من الكتب التي لم يقف عليها الرافعي، ذكر أن الرافعي لم يقف على عدد من الكتب

سماها، قال: وقفت عليها ولم يقف عليها قط، فإن العجيب أن الإسنوي -وهو لا شك من هو في الاطلاع والعلم والمكانة- ذكر أن الرافعي لم يقف على كتب الشافعي كالأم وغيرها، وقال: إنه كان ينقل عنه بالواسطة، وأنه كان دقيقا في نقله، ولم يشر إلى صريح لفظه، أنه يقول هذا هو منصوص الشافعي، وإنما يذكر لفظا يدل على أنه قد نقله بالواسطة.

مما يتعلق بهذه المرحلة إضافة للجمع: أنه بدأ في هذه المرحلة ما يسمى بتصحيح الخلاف، بمعنى: أن هذا الخلاف الكبير اختلف العلماء في الترجيح بينهم، نعم في المرحلة السابقة بدؤوا في التصحيح والترجيح، هذه المرحلة بدؤوا يذكرون ترجيحا بناء على قواعد مختلفة، فمن القواعد التي بنيت في هذه المرحلة: التصحيح بالأكثر، وقد ذكرت لكم أنه شهر عند الشافعية أن الرافعي إنما يرجح ويصحح في المذهب باعتبار الأكثر، وأن بعضا من الشافعية لم يسلم لهذه القاعدة، وقال: إن الرافعي ربما صحح على خلاف الأكثر، فيكون هذه القاعدة قاعدة أغلبية، ولا تكون تلك القاعدة قاعدة كلية، ولكن على العموم أن هناك قواعد جديدة حدثت في هذه المرحلة في قضية التصحيح المذهبي، نعم المرحلة التي قبلها كانوا يبنون على القواعد التي بناها الخراسانيون والعراقيون، والذين بعدهم أرادوا أن يجمعوا بين الطريقتين ويذكرون تصحيح كل مرحلة، لكن -كما ذكر بعض الشافعية- أن ميزة من جمع بين الطريقتين، غالبهم يميل إلى طريقة العراقيين، إذًا هذه المرحلة تميزت ببيان التصحيح، وبيان المعتمد في المذهب، ولهم قواعد ربما تكون ابتدؤوها في هذه المرحلة لم تكن قبل ذلك.

أيضًا في هذه المرحلة وجد تفنن أكبر في التأليف على مذهب الشافعي، وجد التأليف في القواعد بكثرة، وجد التأليف في الجمع والفرق، ومن كان موجودا في المرحلة السابقة، كما ألف أبو محمد الجويني، وجد كتاب الاستغناء للبكري، فقد ذكر الفروق، وذكر الاستثناءات، وجد تفنن -الحقيقة- في هذه المرحلة كبير جدا، ربما هذه المرحلة -حقيقة كما نقلت لكم عن ابن النقاش- أنست ما قبلها، فأصبح مَن بعد هذه المرحلة يعتمدون على كلام الرافعي خاصًّا، وعلى العلماء في هذه المرحلة، ومنهم النووي؛ لأن النووي يمكن أن يدخل في هذه المرحلة، ويمكن أن يدخل في المرحلة التي بعدها، قد يكون للعالم مؤلفات -أحيانا- في مرحلة، وهي متعلقة بمرحلة أخرى لما تغير في السياق، والصبغة كذلك.

فأقول: هذه المرحلة ربما أنست من بعدها المراحل التي قبلها، واقتصروا عليها، فأصبحوا يدورون في فلكها؛ إلا بعض المتميزين مثل: ابن رفعة –عليه رحمة الله تعالى–، فإن هذا إمام جليل، وقد جالسه شيخ الإسلام ابن تيمية فقال: رأيت رجلا يقطر فقه الشافعي من لحيته، من شدة اطلاعه وإحاطته بكلام الشافعية، وابن الرفعة جليل القدر، واسع الاطلاع، حسن الفهم رَحِمَهُ ٱللَّهُ، وكما قيل: ما من شخص إلا وله متتبع، جاء الإسنوي فتتبع كتابه الكفاية، وألف كتاب الهداية في بعض الأوهام التي وقعت له، وهذا أمر الله، فإن الإسنوي –أيضًا– تتبع النووي، وتتبع قبل ذلك الرافعي في كتابه المهمات، إذًا هذا ما يتعلق بالمرحلة الخامسة إن صح التعبير.

❁ المرحلة السادسة:

وأنا أنبه مرة أخرى أن هذه المراحل والتقسيم أغلبي، وليس دقيقًا تمامًا، فقد يوجد بعض السمات في مرحلة سابقة، وقد يكون بعض أعيان العلماء في المرحلة التي بعده، رجع بالفقه قليلا، وأراد أن يتميز، وأراد أن يؤلف بمثل الميزات التي ألف بها من قبلهم، لكن أتكلم عن السمات العامة، كما أن هذا التقسيم هو من عندي، ولم أسبق إليه، وإنما هو اجتهاد من عندي بحسب الاطلاع على كتب مذهب الشافعي رَحِمَهُ ٱللَّهُ، هذه المرحلة والطبقة، وهي الطبقة السادسة، الحقيقة أنه من أهم السمات فيها هي إعادة صياغة المذهب، وفي هذه المرحلة ظهرت المختصرات التي أصبح الناس يدورون في فلكها، قد لا أكون مبالغا إن قلت: أن إمام هذه المرحلة بلا منازع، هو الإمام النووي رَحِمَهُ ٱللَّهُ، فإن مؤلفاته هي العمدة في هذا الباب، فقد ألف أولًا الروضة، وجاء في هذه الروضة باختصار الرافعي، الذي هو العزيز، كتاب الرافعي يسمى، الرافعي، أو كتاب الرافعي، وهو كتاب العزيز، اختصره في روضة الطالبين، ثم إنه بعد اختصاره للعزيز زاد عليه مسائل، ولذلك إذا وجدت في كتب متأخري الشافعية: هو من زوائد الروضة، يعنون به ما ذكره النووي، مما هو ليس موجودا عند الرافعي، وإلا فالأصل أن الروضة هو اختصار للرافعي، وقد ذكروا –وأنا لم أقف على ذلك– أن الزيادات كانت مميزة بلون مختلف، في النسخ الخطية، وكانت أوضح منها في النسخ المتأخرة.

✍ **في هذه المرحلة وهي قضية إعادة الصياغة** وجدت المختصرات، ومن أجل المختصرات التي ما زال أهل العلم يعظمونه ويجلونه هو كتاب المنهاج للنووي، منهاج الطالبين، هذا الكتاب ألفه النووي

رَحِمَهُ ٱللَّهُ، وقد حبره تحبيرا دقيقا، وأجاد فيه غاية الإيجاد؛ ولذلك ما زال العلماء يعتنون به، بينما عناية بألفاظه تصحيحا لها، ومن أشهر الكتب التي عنيت بالتصحيح كتابان: **الكتاب الأول**: كتاب ابن قاضي عجلون، وهو مطبوع، **والكتاب الثاني**: وهو كتاب البلقيني، وهو مطبوع –كذلك- لكنه ليس بكامل؛ لأنه ألف آخره قبل أن يؤلف أوله، ويبدو أنه قد اخترمته المنية قبل أن يتم كتابه، وكتاب البلقيني النقولات في المنهاج كثيرة عنه، نعم، ذكر تلميذه ابن حجر أنه استفاد كثيرا من شرح الأدرعي، والعلم عند الله عَزَّوَجَلَّ في هذه المسألة، لكن على العموم هذان كتابان عظيمان عنيا بالتصحيح، معني التصحيح وهو: أنهم يأتون بألفاظ المنهاج، ثم يصححونها من جهات، أهم هذه الجهات؛ هل ما قاله النووي موافق للمعتمد في المذهب أم لا؟ أم ليس كذلك؟ أيضًا تصحيح العبارة من حين السبك لكي تكون دالة على المعنى المقصود، أو ليست دالة على المعنى المقصود، المختصر شرح شروحات كثيرة جدًا جدًا، يكفيك أنه أضف أي كلمة قبل المحتاج ستكون شرحا، بداية المحتاج، نهاية المحتاج، مغني المحتاج، وهكذا عشرات الشروح الطويلة جدا لهذا الكتاب، بل إن شروحات هذا الكتاب أصبحت تخرج أحاديثها بمؤلفات مستقلة، في هذه المرحلة –كذلك- بدؤوا يعتنون باختصار هذا الكتاب، بدأت فكرة اختصارات أخرى للمنهاج بغيره من المختصرات، لكن بقيت الشهرة للمنهاج، ومختصرات النووي الأخرى مثل: التنبيه وغيره، كانت أقل رواجا، وإن كان شرح التنبيه لابن الرفعة في كتابه الجليل كفاية الأدلة.

قصدي من هذه المرحلة أن هذه المرحلة كانت إعادة صياغة، بدء العناية بالألفاظ ومحترازاتها من هذه المرحلة، أن هذه اللفظة تدل على كذا، أنها خالية من القيد، أن زيادة القيد، بينما المراحل السابقة كانوا يعتنون بالمعاني فيجمعون المتفرق ويجعلونه في مكان واحد.

❁ المرحلة السابعة:

المرحلة التي بعدها هي المرحلة التي أشرت لها قبل قليل وهي الدوران في فلك المختصرات، وخاصة المنهاج، ولا أقول: وحده، وإنما خاصة هو، فبدأت الشروح تكثر، ويتفننون في الشروح، بدأ تخريج الأحاديث تكثر، يتوسعون في التخريج، سواء في تخريج شروحات المنهاج، أو تخريج الرافعي، الذي هو العزيز، ويسمى بالشرح الكبير، أو تخريج التنبيه وشروحات التنبيه وغيرها من الكتب، ابن كثير

مثلا خرج أحاديث التنبيه، وهكذا، إذًا توسعوا في هذه المرحلة في الشروحات، في تصحيح الألفاظ التي ذكرتها قبل قليل، إذًا هذه المرحلة بدأ التوسع في الشروحات، هذا التوسع في الشروحات جعلنا ننتبه إلى أن ما هو موجود عند الشافعية المتفرق أصبح مبثوثا في هذه الجزئيات، أصبح مبثوثا في هذه الشروح، قد جمعوا المتفرق، ذكروا شيئا من غير الفقه في تخريج الأحاديث، أوردوا في الشروحات -كذلك- كثيرا من المباحث اللغوية التي لم تكن موجودة بهذه الكثرة في كتب طبقات متوسطة، المرحلة الرابعة والخامسة، بدؤوا يتوسعون في بعض الجزئيات مثل: الحدود والتعاريف، فأصبحوا يأتون بتعاريف وحدود وغيرها، فأصبح يدور المذهب في فلك نفسه، ولا يعتني بالمناظرة في المذاهب الأخرى، ولا يعتني -أيضًا- بالتقعيد، وإن كان أنهم بدؤوا يجمعون القواعد الموجودة في الكتب السابقة، كما كتب الأشباه والنظائر.

❁ المرحلة الثامنة:

بعد هذه المرحلة جاءت مرحلة الحواشي، وهذه مرحلة الحواشي، والاعتماد على الشروح المدونة، ربما بدأت تقريبا من بعد القرون التسعة الأولى، فمن بعد سنة تسعمائة وخمسين تقريبا، فما بعدها، أصبح الناس يدورون على شروح معينة، ويكتفون بها، وإن أرادوا أن يطوروا أنفسهم اعتنوا بالحواشي فقط؛ ولذلك لما رأوا أن الشروح كثيرة؛ اقتصروا على شرح أو شرحين، مثل: شرح الرملي، وشرح ابن حجر الهيتمي على على المنهاج، فأصبحوا يدورون في فلك هذين الشرحين، وقد ذكروا أن هذين الشرحين قد اختلفوا في عدد من المسائل، جمع هذه المسائل جماعة منهم: صاحب إثمد العينين، ومنهم: القراداغي من علماء الأكراد في العراق، جمعوا الفروقات في الترجيح بين هذين الكتابين، ثم أصبحوا يدورون في فلك هذين الكتابين، وأيهما الذي يفتى به، أهو النهاية؟ أم يفتى بالتحفة؟ وغالب الشافعية في الحجاز وجنوب الجزيرة العربية يعتمدون التحفة، بينما المصريون يعتمدون النهاية، وعلماء الشافعية في شرق آسيا وجنوبها يأخذون ما ذهب إليه شافعية الحجاز وجنوب الجزيرة العربية في اليمن وغيرها، من تقديم التحفة، وأما المصريون فإنهم على تقديم النهاية، كما هو مشهور في الكتب، ومن أشهر من عني ببيان المعتمد وغير المعتمد: صاحب الفوائد المدنية: الشيخ محمد بن سليمان الكردي، المتوفى في آخر القرن الثاني عشر، سنة ألف ومائة وتسعين تقريبا، قد يزيد أو ينقص عنها قليلا، ذكر ما

يتعلق بالتحفة والنهاية، وذكر –أيضًا– ما يتعلق بالترجيح بينهما، وما الذي يقدم، وما هي الألفاظ التي اعتمدوها في التصحيح والتقرير، أيضًا الفوائد المكية لابن علوي، جمع جمعا طيبا، ولكن في المدنية زاد عليها أكثر، وفيها زيادات أكثر، طبعا الفوائد المدنية اختصرها بعض علماء الإباض الشافعية، لأن الإباض يكثر فيها مذهب الشافعية، وهو أظن اسمه سليمان، أو كذا، من علماء القرن الماضي، في سنة ألف وثلاثمائة وسبعين، المليباري، واسمه: أحمد المليباري، أو: أحمد بن سليمان الباري،نسي اسمه –الآن–، المقصود أن هذه المرحلة فيما يتعلق بما بعد سنة تسعمائة وخمسين إلى وقتنا، هي وقت –إن صح التعبير– يسميه المعاصرون: الجمود، هذا الجمود كان من جهات:

الجهة الأولى: الاقتصار على كتب معينة، وعدم الرجوع لكتب المتقدمين، وأشرت لكلام النقاش.

الجهة الثانية: الجمود بالدوران على فلك النصوص الفقهية والحواشي، وعدم العناية بالاستدلال نحن مذهب الشافعي رَحِمَهُ ٱللَّهُ وأصحابه كذلك، ومؤلفات أصحابه كذلك مليئة بالاستدلال، لكن نجد في هذه المرحلة قلة الاستدلال.

أيضًا عدم وجود الشيء الذي كان موجودا في عصور متقدمة؛ وهي المناظرات الفقهية والاستدلالات في الرد على المذاهب، لأنه أصبحت البلدان لكل بلدة مذهب، فأصبح النقاش ضعيفا وقليلا؛ إلا في حواضر علم قليلة، كمكة والمدينة وغيرهما، هذه المرحلة كثير ممن كان من أعيانها انتقدها في بعض الجزئيات، وعندما ننتقدها ليس معنى أنها خاطئة، بل هي صواب ونافعة لتلك المرحلة، ممن كتب في هذه المرحلة وهو من أعلام هذه المرحلة وأعيانها شيخ مشايخنا: شيخ عبيد الله بن عبد الله السقاف رَحِمَهُ ٱللَّهُ في كتاب السحاب المركوم وفي غيره، فقد ذكر بعض التوجيهات لهذه المرحلة، وأنه يجب الرجوع لكتب المتقدمين والانتفاع بها، والاستفادة –أيضًا– من الموروث الضخم عند الشافعية وعند غيرهم في هذه المسائل، وفي كتابه السحاب المركوم كان بمثابة التعليق على كتاب التحفة، وإن كان إعادة سبك لها، وهو موجود بخطه –الآن–، في وقتنا هذا أصبح النظر في الفقه مختلفا، وأصبحت الكتب، وهي المرحلة الأخيرة التي نحن نعيش فيها، وهي مرحلة جديدة حقيقة، ويجب أن نقول: إنها مرحلة مختلفة؛ لوجود هذا التوسع في وسائل المعرفة والاطلاع عند الناس، ونشر الكتب الكثيرة جدا،

لعلي أقف عند هذا القدر؛ لأنني تأخرت كثيرا عليكم، وزدت على الوقت المسموح لي بثلاث وعشرين دقيقة، كان بودي أن أتكلم عن الكتب المعتمدة في التحفة والنهاية، وما الذي يعتمد من الشروحات، وما يتعلق به، لكن لعلنا نقف عند هذا القدر، ولعل -إن شاء الله- إن كان هناك لقاء آخر أتكلم فيه -أيضًا- عن المختصرات، وأي المختصرات مقدم، وما هي الشروح المعتمدة وغير المعتمدة، وسيكون حديثنا في الكتب أكثر من حديثنا عن الأعيان، وكان -أيضًا- بودي أن أتكلم عن السمات المتعلقة بالقواعد الأصولية في المذهب الشافعي، والقواعد العامة في مذهبه، لكن ضاق الوقت علينا، لكن لعلنا نقف عند هذا القدر، فإنه ما لا يدرك جله لا يترك كله.

أسأل الله العظيم رب العرش الكريم أن يرزقنا جميعا العلم النافع والعمل الصالح، وأن يتولانا بهداه، وأن يغفر لنا ولوالدينا وللمسلمين والمسلمات، وصلى الله وسلم وبارك على نبينا محمد، وعلى آله وصحبه أجمعين.

ألقيت هذه المحاضرة في يوم الحادي عشر
من شهر شوال سنة ثلاثة وأربعين وأربع مئة وألف
عبر البث المباشر لقسم الشريعة
بمعهد العلوم الإسلامية والعربية في أندونيسيا.